UN LIBRARY

MAY 2 1979

A/34/214
27 April 1979

ARABIC

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البندان ٢٤، و ٢٥ من القائمة الأولية *

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٧٩
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لمصر لدى الأمم المتحدة

- بالإشارة إلى المذكرة (رقم ٤١٣) المؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٩ والمقدمة من
البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة بشأن التسجيل لدى الأمم المتحدة
لمعاهدة السلام المبرمة بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل وجميع مرفقاتها والاتفاق
الإضافي المتعلق بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك وفقا للمادة ١٠٢
من الميثاق ، أود أن أبلغكم ، بناءً على تعليمات من حكومتي ، بما يلي :
- ١ - أقر مجلس الشعب (البرلمان المصري) المعاهدة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٩
بأغلبية ساحقة هي ٣٢٨ صوتا مؤيدا مقابل ١٥ صوتا معارضا ، وامتناع عضو واحد عن التصويت .
- ٢ - كما أجرى استفتاء عام على المعاهدة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٩ فأقرت باجماع
بلغت نسبته ٩٩٫٩٥ في المائة من مجموع المصوتين . وتعكس هذه النتائج التأييد الشعبي للمبادئ
والمزايا ، المنصوص عليها بوضوح في المعاهدة ، لا لصالح مصر وحدها بل لصالح القضية المصرية
والقضية الفلسطينية أيضا .
- ٣ - أبرمت المعاهدة في إطار أحكام قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨
(١٩٧٣) ، كما هو مبين بوضوح في ديباجة المعاهدة ، التي تنص على الحاجة العاجلة إلى إقامة
علم عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لهذين القرارين في جميع أجزائهما .

. A/34/50 *

- ٤ - تدخل المعاهدة أيضا في نطاق الشروط والالتزامات التي يتضمنها الإطار الذي وضع في " كامب ديفيد " في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ لاقامة سلم شامل في المنطقة ، وحل المشكلـة الفلسطينية من جميع جوانبها ، والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .
- ٥ - يمكن أن تتخذ المعاهدة كأساس متين ونموذج مناسب للتطبيق فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة الأخرى . كما أن إبرام هذه المعاهدة يأتي تنفيذا لمبادئ القانون الدولي المتعلقة باقامة علاقات سلمية بين الدول .
- ٦ - ان المبادئ والشروط الواردة في المعاهدة تدخل في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، المتفق عليها في اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، الذي أقرته الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الخامسة والعشرين في عام ١٩٧٠ ، والواردة أيضا في صكوك دولية أخرى معتمدة في إطار الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية .
- ٧ - تنص المعاهدة على ممارسة مصر بصورة كاملة وفعالة لسيادتها وسيطرتها الدائمة على مواردها الطبيعية وجميع موارد ها الأخرى ، وثروتها ، وأنشطتها الاقتصادية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالسيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة .
- ٨ - ينص الاتفاق الاضافي المرفق بمعاهدة السلام على انشاء حكم ذاتي فلسطيني مع تحقيق الحكم الذاتي الكامل في مرحلة موقوتة لاحقة في غضون عملية استرداد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . وأصرت مصر على مسألة الربط ، مؤكدة موقفها المبدئي المتمثل في أن القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الأوسط . ولهذا السبب فان الربط بين المعاهدة والاتفاق الاضافي هو أمر جوهري جدا في جميع الخطوات والغايات والاهداف التي تنطوي عليها عملية تحقيق سلم شامل ودائم في هذا الجزء من العالم .
- ٩ - تؤمن مصر ايمانا راسخا بأن على الأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في تأكيد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وفي اعادة القدس العربية للسيادة العربية ،
- وأود أن أؤكد أن مصر لم تتردد في خلال السنوات الثلاثين الأخيرة في التضحية بدماء أبنائها ، وبرفائها ورفاهيتها ، وتحملت من المعاناة ما يمجز عنه الوصف في سبيل القضية العربية عامة ، والقضية الفلسطينية خاصة . كما أن مصر ، على الرغم من كل ما يواجه اليها من شتائم ، مصممة على مواصلة التمسك بموقفها الثابت في الدفاع عن القضية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية ، وخاصة في الأمم المتحدة . هذا ويجب تركيز جميع الجهود المخلصة من اجل التحرك السريع نحو حل عادل للقضية الفلسطينية ، والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة سلطته الوطنية على أرضه .

وأرجو التفضل بتصميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة
تحت البندين ٢٤ ، و ٢٥ من القائمة الأولية .

(توقيع) أ. عصمت عبد المجيد
السفير
الممثل الدائم